

الحلقة (١٨)

في اللقاء السابق وقف بنا الحديث عند حديث أبي جُهيم بن الحارث رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه" متفق عليه.

ومن مسائل هذا الحديث: إذا لم يكن للمصلي سترة، بيّن لنا بأن المصلي يضع بين يديه سترة وإذا مر أحد بعد السترة لا يضره ذلك ولا يآثم المار، وقد تقدم معنا على القول الصحيح أن اتخاذ السترة ليس بواجب لكنه سنة، فإذا لم يكن له سترة، لم يكن للمصلي سترة **فما مقدار ما يجب البعد عنه عند المرور؟** ما يريد أن يمر، كم يبعد عن المصلي بحيث ألا يقع في الإثم.

القول الأول: قالت الشافعية والحنابلة أن المسافة بين المصلي وبين ما يمكن للمار أن يمر معه: ثلاثة أذرع من قدم المصلي، والذراع من المرفق إلى أطراف الأصابع، فثلاثة أذرع هي التي يمكن للمار أن يمر بعدها، لأن هذه تكفي المصلي في سجوده، فلو مر بعد ذلك فلا حرج على المار ولا أثر على صلاة المصلي.

القول الثاني: للحنفية والمالكية قالوا: من موضع قدمه إلى موضع سجوده، ولعله في الغالب لا يكون بعيداً عما تقدم عند الشافعي والحنابلة، فهنا الحنفية والمالكية أطلقوا ما يكفي، ولعل الشافعية والحنابلة قالوا أن هذا يكفي ثلاثة أذرع كافية، فإذا هم متفقين على ما يكفي المصلي لسجوده، بناء على هذين القولين ما يكفي المصلي لسجوده، سواء كان هذا المقدار الذي حدده الشافعية والحنابلة أو كان أقل أو أكثر، فلعل هو المراد أنه ما يكفي المصلي لسجوده، فيكون المرور هو بعد ذلك.

مسألة وهي في سترة المأموم، هل للمأموم أن يتخذ سترة؟ أم أنه سترته إمامه؟

دلت النصوص على أن سترة الإمام هي سترة لمن خلفه من المأمومين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بأصحابه ولم يأمر أحدا منهم من أصحابه بأن يأخذ سترة حال صلاته مأموماً، ثم إجماع العلماء على ذلك كذلك، فدل ذلك أن المأموم ليس له أن يتخذ سترة بل سترة الإمام سترة له.

ومن الأدلة على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تقدمت الإشارة إليه فيما استدلل به الجمهور على أن اتخاذ السترة ليس واجبا، والحديث هو أنه لما جاء ابن عباس رضي الله عنهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالناس بمنى وهو راكباً على حمار أتان، ومعنى حمار أتان: يعني أنثى، فدخل في الصف وأرسل الأتان ترتع، وقد مرت بين يدي بعض الصف، قال: ولم ينكر ذلك عليه أحد" يقصد لا النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، وهذا الإقرار يخص عموم حديث "لو يدري المار بين يدي المصلي ماذا عليه" وهو حديث أبي جهيم كما تقدم معنا: دل على إثم من مر بين يدي المصلي لكن هذا الفعل وهذا الإقرار من النبي صلى الله عليه وسلم خص ذلك العموم بأنه

غير المأموم، أما المأموم فسترته إمامه، والصحيح أن الإنسان لا يَأْثُم لو مر يعني بين أو أمام بعض المصلين المأمومين لا يَأْثُم بذلك، لكن إذا وجد مندوحة فليبتعد عن المصلين، ولا يمر من أمامهم ولا يشوش عليهم ولا يشغلهم، لأن الإشغال في مروره يشغلهم، ولا شك أن الإشغال في مروره حاصل، إذا مر أمام الصفوف إشغاله لهم حاصل، فليدع مجال يقضي به غرضه من غير أن يمر من أمام الصف، فليفعل ذلك وليبعد عن هذا الإشغال الذي يشغل به المصلي، لكن لو فعل ذلك لصحت صلاة المأموم ولا يَأْثُم، هذا من حيث ستره المأموم وهل له ستره مستقلة عن إمامه.

مسألة في هذا الحديث: حديث أبي جُهيم عام، الحديث عام في جميع البقاع "لو يعلم المار" طبعاً المصلي في أي مكان في الأرض، لكن يأتي معنا أحياناً بعض الزحام كما يكون في الحرم وخصوصاً في أيام المواسم وكثرة الناس، فهل المار يَأْثُم إذا مر أمام المصلي في الحرم؟ أو تتأثر صلاة المصلي إذا المار بين يديه؟ هذه مسألة.

من الفقهاء من يرى أنه لا بأس أن يصلي بمكة بل بالحرم كله إلى غير ستره، وذلك لما روى الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مما يلي باب سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما ستره، والحديث في إسناده مجهول وهو ضعيف. لكنه جاء في الصحيح أو في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم: صلى بمزدلفة إلى غير ستره، وتحققوا العلماء يرون جواز المرور، وليس في الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في تحريم المرور وإنما هو مخصص له، ليس فيه تعارض وإنما هو من باب التخصيص لا من باب التعارض، وشيخ الإسلام رحمه الله يقول: لو صلى المصلي في المسجد الحرام والناس يطوفون أمامه، سواء مر من أمامه رجل أو امرأة، والشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ويمر بين يديه الطائفون وبقية الحرم كذلك عند الأصحاب، وأصل ذلك أنه من خصائص الحرم، لأنها بلد شأنها الازدحام وجمع الخلق، إذ فالذي يظهر والله أعلم أن الحرم يخص من بين البقاع الأخرى لكثرة الزحام وعدم التحرز في مثل هذا، لا يمكن للإنسان أن يتحرز حتى وإن وضع بين يديه ستره أن يمنع المار، قد لا يستطيع ذلك لكثرة الناس وكثرة الزحام، لو صلى ومر الناس بين يديه لعل هذا يدخل في عموميات النصوص وأن هذا هو الذي استطاع، ولا يَأْثُم أو لا ينقص أجر المصلي، والله سبحانه وتعالى يقول **{فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}** وهذا هو الذي يستطيعه هذا أو ذاك، وما لا بد منه فلعل العذر فيه قائم والخرج فيه مرفوع والله أعلم، وبهذا يتبين بأن مكة تختلف عن غيرها من البقاع وفي هذا، وعندما يقال مكة يشمل المسجد ويشمل الحرم، يعني حدود الحرم المعروفة وقد وضعت أعلام على حدود الحرم، ويشمل ما داخل هذه الأعلام التي بنيت وحددت حدود الحرم بها.

يأتي معنا أيضاً بعد هذا:

حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "سُئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن ستره

المُصَلِّي ((أي عن مقدارها وارتفاعها)) فقال: "مثل مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ" أخرجه مسلم.

غزوة تبوك كانت في السنة التاسعة من الهجرة، وكما نعلم وتعلمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلقَ بها عدواً، وأما تبوك فالذي لا يعرفها فهي شمال المملكة العربية السعودية، معروفة عند أهل البلاد ولكنه عند غيره لا يعرفها، فهي تقع في الشمال من الجزيرة العربية وهي شمال المدينة بنحو ثمانين وستمائة كيلو متر والله أعلم.

مؤخرة الرَّحْلِ: هي العود الذي يكون في آخر الرحل، يستند إليه الراكب، وهو نحو ثلثي الذراع، بما يساوي ثلثي الذراع.

فالذراع كما تقدم معنا في حلقة سابقة أنه من المرفق إلى أطراف الأصابع، هذا هو الذراع، فثلثي هذا هو مؤخرة الرحل، وهذا هو ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث بأن يكون سترة للمصلي.

والرحل ما يوضع على ظهر البعير للركوب أو الدابة، ولكنه في البعير أظهر، فالرَّحْلُ له مؤخرة يستند إليها الراكب إذا ركب عليه ليكون أريح له في ركوبه والله أعلم. إذا هذا هو المقدار في ارتفاع السترة أن تكون على ارتفاع مثل مؤخرة الرحل، هذا على من أراد أن يتخذ بذلك سترة.

والحديث كما ترون في الصحيح في صحيح مسلم، ومعنا حديث آخر وهو: حديث عن سُبَيْرَةَ بن معبد الجهني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليستَر أحدكم في الصلاة ولو بِسَهم" أخرجه الحاكم.

أيضاً أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وقال الهيثمي ورجال أحمد رجال الصحيح، والحاكم قال صحيح على شرط مسلم، ولعل في هذا التصحيح يعني ما ذكره الهيثمي مع تصحيح الحاكم ما يجعل القول بصحة الحديث هو الأقرب والله أعلم.

فإذاً عندنا حديث حدد ارتفاع السترة، وحديث أطلقه، فحديث سبرة أطلق ذلك، يعني هنا قال: ليستَر أحدكم في الصلاة ولو بِسَهم، وجاء في بعض النصوص -وذكر هذا الفقهاء- لو خط خطأ، وكل هذا مما يحث المصلي على اتخاذ السترة.

وأما مقدار الارتفاع ففي هذه نصوص، فإذاً في حديث عائشة رضي الله عنها، مثل مؤخرة الرحل وقد مر معنا بيانها وهي: حوالي ثلثي الذراع، وهذا القول بالتحديد بهذا لعله لم يكن من باب الوجوب هنا، لأن اتخاذ السترة كما تقدم معنا في الأصل ليس بواجب، ولكن كلما حرص على ارتفاعها كان ذلك أعظم أجراً والبعد عن المفسدة، وأسلم للمار لأنه مع الارتفاع يدرك المار أن هناك سترة، لكن إذا لم يكن هناك ارتفاع ولا شخوص بارز فقد لا ينتبه المار لها فيمر من غير قصد بين المصلي وبين سترته، لكن إذا كان لها ارتفاع يراها المار فيذهب إلى ما بعد السترة.

وقال بعض أهل العلم: يجرى كل ما اعتقده سترة، وظاهر ذلك حتى الخط، لو خط خطأ في الأرض أن ذلك يصح أن يتخذه سترة.

مسألة في ذلك: إذا كان الإنسان في أرض ليست مفروشة وفيه مكان يبين فيه الخط لو خط خطأ يعني كانت تراباً أو رملاً أو نحو ذلك، فهذا لا إشكال فيه لأنه حتى إذا خط الخط وإن كان فيه منخفض لكن فيه بروز، هذا فيما لو كان في أرض.

إذا كان المصلي يصلي في مكان مفروش كما هو الحال الآن في كثير من المساجد، فهل يكون الخطوط الملونة التي في الفرش تكون سترة؟

ذكر بعض الفقهاء بأنها إذا كانت هذه الخطوط حافةً للفرش أي فيها بروز صح ذلك، دليلهم في ذلك ما أخرجه الإمام أحمد وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "فمن لم يجد فليخط خطأ" وهذا الحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن، لعله بذلك يقصد الحافظ ابن الصلاح عندما قال أنه مضطرب، والمضطرب بلا شك أنه من أقسام الحديث الضعيف، بينما الحسن حجة، والحافظ ابن حجر في هذا كأنه يصحح هذا الحديث ويرد على من ضعفه بسبب الاضطراب وأنه ليس مضطرباً.

فإذاً هذا حديث يدل على جواز خط الخط ويكون سترةً، ومثله لو كان هناك حافة للفرش بارزة ولو شيئاً يسيراً، فتكون مثل هذا الخط.

لكن أيضاً تأتي معنا مسألة وهي الخطوط الملونة الموجودة في الفرش ليست حافة هي خط ظاهر، فقال بعض الفقهاء كل ما اعتقده سترة صح ذلك، لكن يقول البعض أن هذه لا تكفي سترة، لأن هذه الخطوط ليس فيها بروز، فهي لا تشابه الخط في الأرض، لأن الخط في الأرض عندما يخط يكون له بروز بحوافه، فقالوا لا تكفي، فلعل الإنسان في مثل هذا يحرص على التمام، فما دام الأمر فيه مثل هذه الشبه وهذا الخلاف فالأولى أن يترك هذا، ويحرص على اتخاذ سترةً مرئيةً واقيةً لصلاته مانعةً من وقوع المار في الحرج والإثم.

فإذا نخرج من هذين الحديثين بأن السترة ليس لها مقدار محدد، بل تصح بما يكون ظاهراً في اتخاذ سترة، حتى كما جاء فيما رواه الإمام أحمد أن يخط خطأً، والمسألة في هذا فيها خلاف للعلماء، ولكن لعل في الحديث مستند، وكما قال الحافظ ابن حجر عنه بأنه حسن، والحسن كما تعلمون أنه حجة، فدعوى الاضطراب من الحافظ ابن الصلاح رده الحافظ ابن حجر وحكم على الحديث بأنه حسن.

فإذاً على هذه الأحاديث فالمسلم يحرص في صلاته على اتخاذ السترة وإن لم يكن واجباً لكنه ينبغي أن يحرص على ما يعود عليه بالفائدة فيه وحفظها والابتعاد عما ينقصها، وكذلك درء الإثم والحرج عن المار، فلا يكون المؤمن سبباً في وقوع أخيه المؤمن في حرج وفي إثم بسبب فعل يفعله، وبإمكانه بأن

يفعل فليفعل ما يكون يمنع صاحبه في الوقوع في الحرج والإثم، فالأفضل إذاً في السترة أن تكون كمؤخرة الرحل، وهذا ما دل عليه حديث عائشة رضي الله عنها، هذا هو الأفضل فيها، وإن لم يجد مثل ذلك، والذي يظهر والله أعلم أن الأفضلية في قلة الارتفاع، وإلا لو ارتفعت أكثر من ذلك بلا شك كان أولى، إنما الأفضل هنا معناه تكون أدنى ما يمكن أن تكون فيه الأفضل أن تكون مثل مؤخرة الرحل، لكن لو زاد عن ذلك بلا شك هذا أفضل، إنما هو أقل ما يقال فيه.

لكن إذا لم يجد؟ فعلى الأدلة العامة والنصوص العامة { **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** } وكما جاء في بيت الشعر أن الإنسان

إذا لم يكن غير الأسنة مركباً** فما حيلة المضطر إلا ركوبها

إذاً ففي هذه الحالة الإنسان يعمل ما استطاع وهذا مقدار ما استطاع وهو معذور عن ما عجز عنه، فإذا تكون الأفضل من حيث الارتفاع أو أدنى الارتفاع، يعني ذلك يكون الأولى، لعل ذلك إن صح التعبير تكون السترة أدنى الأفضلية فيها أن تكون كمؤخرة الرحل عند الاستطاعة وعند التمكن من ذلك، فإن لم يجد فبما يستطيع، حتى وإن كان أقل من ذلك كما دل حديث سبرة بن أبي معبد الجهني رضي الله عنه.

الأفضل إذا وضع المصلي وهذا ما دلت عليه النصوص إذا وضع المصلي سترةً بين يديه فالأفضل له الدنو من السترة، أي القرب منها بمقدار ما يمكنه من سجوده، بمقدار ما يستطيع السجود فيه، وما ينبغي له أن يحتل مساحة أكبر بهذه السترة، ينبغي أن يدنو منها

أولاً: ليصون صلاته، لأنه إذا بعد لا يبعد أن يمر المار بينه وبين سترته.

ثانياً: ربما يحتل مساحة الناس بحاجة إليها، إذا يقرب ويدنوا من سترته ولا يكون بعيداً عنها.

لأن البعد كما قلنا يفتح الباب للمار لأن يمر بينه وبين السترة، إذا صار هناك مسافة طويلة أو بعيدة، وإنما بمقدار ما يمكنه من سجوده، وتقدم معنا الكلام فيما يمكنه من سجوده على ما حددها الشافعية والحنابلة بثلاثة أذرع، وتقدم معنا الكلام في الذراع، ولعله في الغالب والله أعلم بما يعادل من المتر ونصف المتر من قديم المصلي، فيكون هذا هو تحديد السترة أو موقع السترة، فليدنوا منها قدر المستطاع بحيث لا يبقى بينه وبينها مسافة عند سجوده يكون قريباً منها في سجوده، وهذا أسلم وأصون لصلاته، وأيضاً يدفع بذلك الحرج والإثم عن المار، لأنه إذا ترك مسافة طويلة فالمار قد يجد له مساعاً، ثم ذكر بعض العلماء المسافة تكون بمقدار ما يستطيع به رد المار لو أراد أن يمر من بين يديه، وهو التحديد بهذه الثلاث أذرع لعله قريب من هذا والله أعلم.

بلا شك من مر من بين يدي المصلي فللمصلي أن يرد المار من بين يديه، وهذا جاء فيه الحديث، ولعله يجيء معنا هذا الحديث إن شاء الله تعالى، يعني إذا وضع الإنسان له سترة ثم أراد ماراً أن يمر بينه وبين سترته فليدفعه ما استطاع، فإن أبي فليقاتله فهو شيطان أو إنه شيطان، كما ثبت في

الرواية، فلذلك المسلم يحرص على صلاته من النقصان أو من البطلان، بهذا نقف عند هذا الحد في هذه الحلقة.